مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: الجذور الفكرية للهوية الوطنية العراقية وابعادها المستقبلية بعد الانسحاب الامريكي
اسم الكاتب: م. احمد محمد علي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7012
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 23:53 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الجذور الفكرية للهوية الوطنية العراقية وابعادها المستقبلية بعد الانسحاب الامريكي

المدرس

احمد محمد علي(*)

ملخص:

يهتم هذا البحث بدراسة الجذور التاريخية للهوية الوطنية العراقية،**وعلية تقوم فرضيتنا، ان ازمة الهوية في العراق والصراع في الهويات لم تكن حديثة النشأه وقد ظهرت بعد العام ٢٠٠٣ وازدادت بعد الانسحاب الامريكي بل يمتد تأثيرها الى تأسيس الدولة العراقيةالحديثة وتحتاج الى معالجات جذرية وشامله .**

لذلك سنتناول في هذا البحث مطلبين يتناول المطلب الاول جذور الهوية الوطنية العراقية منذ تاسيس الدولة العراقية حتى العام ٢٠٠٣وصعوبة تشكيل هوية وطنية عراقية داخل المجتمع العراقي لاختلاف الرؤى للنخب السياسية التي حكمت العراق حتى سقوط النظام السياسي السابق وحاولت هذه الحكومات حصر الهوية الوطنية العراقية ضمن بوتقة القومية الواحدة والحزب القائد والقائد الرمز ، وبالرغم من محاولات الاصلاح التي حاولت تأسيس هوية وطنية عراقية، الا ان هذه المحاولات لم تنجع نتيجة اختلاف هذه الرؤئ.

كم تناولنا الهوية الوطنية العراقية بعد العام ٢٠٠٣ وصعود الهويات الفرعية الثلاث القومية والدينية والطائفية والتي طغت على الهوية الوطنية العراقية، مما ولد احتقانا كبيرا داخل فئات المجتمع العراقي والذي يعزو سببه الى الموروثالتاريخي الخاطئ.

كما تناول البحث معالجات هذه المشاكل والخطوات الواجب اتباعها لتعزيزهوية وطنية جامعة لكل العراقيين تطغي على الهويات الفرعية التي ظهرت وصعدت بحيث اصبحت هويات

كبيرة قومية ودينية وطائفية واحدثت انفجارا كبيرا نتيجة السياسات التاريخية الخاطئه والتي مازالت تتبع في وضع معالجات جوهرية لهوية وطنية عراقية، بحيث تتحول الهوية الوطنية كمظلة لجميع الهويات ولجميع العراقيين .

المقدمة:

على مدى تأسيس الدولة العراقية عانى العراق من عدم استقرار مجتمعي انعكس بصورة كبيرة على بنية المجتمع وبناء الهوية الوطنية فيه، واشكالية الهوية الوطنية العراقية ليست جديدة ظهرت بعد الحرب على العراق وسقوط النظام السياسي السابق في العام ٢٠٠٣، بل ان هذه الهوية تعاني ازمة منذ فترات تاريخية طويلة تمتد الى ماقبل تأسيس الدولة العراقية في العام ١٩٢١والتي كانت بداية مهمة لتشكيل هوية وطنية جامعة للمجتمع العراقي تراعي التنوع في المجتمع العراقي، وبالرغم من ان نشوء الدولة العراقية هو بداية جيدة لتشكيل هوية وطنية عراقية جامعة لكنها لاتخلو من بعض الازمات في البناء لهذه الهوية، وظهر ذلك واضحا من خلال العديد من الازمات التي شهدها المجتمع العراقي .

كما ان المعالجات الخاطئة التي حاولت وضع حلول لهذه الازمات كانت اما سطحية او تستعمل اساليب خاطئة كاستعمال القوة في عدد من الازمات بدلا من ايجاد حلول واقعية لها.

وعلية تقوم فرضيتنا ان ازمة الهوية في العراق والصراع في الهويات لم تكن حديثة النشأة وقد ظهرت بعد العام ٢٠٠٣ وازدادت بعد الانسحاب الامريكي بل يمتد تأثيرها الى تأسيس الدولة العراقية الحديثة وتحتاج الى معالجات جذرية وشاملة .

لذلك سنتناول في هذا البحث مطلبين اولهما جذور الهوية الوطنية العراقية منذ تأسيس الدولة العراقية حتى العام ٢٠٠٣ من اجل ايجاد مقاربه عن ازمة الهوية منذ بدء تشكيل الدولة العراقيه والدولة بعد سقوط النظام السياسي السابق في المطلب الاول، في حين سنتناول في المطلب الثاني الهوية الوطنية العراقية بعد العام ٢٠٠٣ ومعوقات ظهور الهوية الوطنية العراقية مثل المحاصصة الطائفية والاثينية والصراع السياسي على السلطة وانعدام الثقافة السياسية والوعي وغيرها من المعوقات، كذلك نتناول الابعاد المستقبلية لهذه الهوية بعد انسحاب القوات الامريكية من العراق والخطوات الواجب اتباعها لتعزيز هوية وطنية جامعة لكل العراقيين.

المطلب الاول

جذور الهوية الوطنية العراقية منذ تأسيس الدولة العراقية حتى العام ٢٠٠٣

عند النظر الى الهوية الوطنية العراقية نجد انها تعاني من أزمة، وهذهالأزمه تقوم على اساس وجود هويات فرعية تطغى على الهوية الجامعة لكل العراقيين.فبداية الصراع حول الهوية في العراق لم يكن بين طوائف واديان وقوميات بل كان بين طبقات اجتماعية كل طبقة تحاول فرض قيمها على الطبقه الاخرى، كما عدها علي الوردي بأنها صراع بين الحضارة والبداوة.مما أدى الى صراعبين هويتين متناقضتين تجسدت في مفاهيم وقيم، أذ يرى علي الوردي ان هذا التناقض يجعل الفرد العراقي حائراً وامامه خيار سلوك طريقين،وهذان الطريقان متعاكسان ويحاول السير بكلا الطريقين في ان واحد مما يؤدي بالضرورة للخروج بنتيجه مشوهه.[١]

ولعل ثورة العشرين كانت خطوة الى الامام لتوحيد الجهود لبناء هوية وطنية عراقيةوخاصة ان المشاركة في هذه الثورة شمل معظم شرائح واطياف المجتمع العراقي ومن مختلف المناطق الجغرافية في العراق مما عزز بداية بلورة هوية وطنية عراقية .[٢]

كذلك في السنوات التاليه لنشوء الدولة العراقية العام ١٩٢١، وبالرغم من المحاولات الراميه الى أن تتبنى هذهالدوله هوية عراقيه جامعه لكل الفئات العراقية لكن هذه الدولة لم تخلُ من المشاكل وهذه المشاكل كانت في البنية السياسية وفي البنية الاجتماعية، فعلى صعيد البنية السياسية فيرى البعض ان هذه الدولة لم تمثل الشيعه في السلطة بالرغم من تمثيل باقي الاطياف الاخرى رغم دخول بعض الشخصيات الشيعيه لكن ذلك لم يمنع ان ذلك قد ولد شعورا بالغبن لدى الشيعه لما كانوا يمثلونه من ثقل ديموغرافي كبير بالرغم من بعض صور المشاركة لكنها تبقى خجوله، ولعل الفشل لدى النخب السياسة العراقيةانذاكفي صياغة هوية وطنية عراقية تجمع العراقيين كان من اسباب هذا الشعور.[٣]

كما ان عجز الحكومات العراقية عن وضع حلول واقعية للمشاكلالتي يمر بها مجتمعنا العراقي والتنوعات التي تتميز به واحتواءها، وتعزيز روح المواطنة كلها اسباب اثرت سلباً في ظهور هوية وطنية عراقية، ولعل انتفاضاتالعشائر في مناطق الفرات الاوسط ١٩٣٢ اكثر من مرة فضلا

عن انتفاضة الاثوريين في شمال العراق في العام ١٩٣٥ واسلوب المعالجة الخاطئ باستعمال القوة مع هذه الازمات اثر على بناء هوية وطنية عراقية[٤]

وبالرغم من وضع دستور للدولة العراقية في العام ١٩٢٥ والذي عرف بـ(القانون الاساسي العراقي) والذي حاول من خلاله واضعو الدستور، تعزيز الهوية الوطنية والانتماء والتكاتف بين فئات المجتمع العراقي الواحد ونبذ اي تفرقة تكمن داخل المجتمع العراقي من خلال ضمان حقوق الفرد العراقي دون تمييز، كما اكد على حرية التعبير وحرية الفكر والمعتقد وهذه خطوات مهمة كان من الممكن ان تسهم في بناء الهوية الوطنية العراقية الا ان هذا الدستور لم يضع حلا لخلق هوية طنيةعراقيه.[٥]

وقد شخص الملك فيصل الاول ان هناك اختلالا في بنية المجتمع العراقي وحاولمعالجة هذا الاختلال والعمل على تحقيق هوية وطنية ووحدة وطنية عراقية بين جميع الاطياف العراقية أذ قال في صف المجتمع العراقي ((ان البلاد العراقية من جملة البلدان التي ينقصها اهم عنصر من عناصر الحياه الاجتماعيه، ذلك هو الوحدة الفكرية والملية والدينية فهي والحالة هذه مبعثرة القوى منقسمة على بعضها يحتاج ساستها ان يكونوا حكاماً مدبرين وفي عين الوقت اقوياء مادة ومعنى غير مجلوبين لحسابات المشاعر)).[٦]

وقد طرحت العديد من المحاولات الجادة التي طرحت لوضع اصلاحات شامله تمس البنى الاجتماعية والسياسية في العراق والتي تسهم في بناء هوية وطنية عراقية، ولعل مشروع الملك فيصل الاول العا م١٩٣٢ والرامي الى اعادة بناء الدولة على اسس جديدة بما يحقق المساواة بين الجميع وازالة المشاكل الكبيرة التي يعاني منها المجتمع العراقي ولابد ان نذكر المحاولات الجدية التي حاول بها الملك فيصل الاول القيام باصلاحات شاملة للدولة العراقية، لكن هذا المشروع لم يحقق النجاح لوجود العديد من القوى التي تتهدد مصالحها اذا تم تطبيق هذه الاصلاحات كما طرحت مشاريع عدةفي هذا الاطار ومنها مشروعي كاشف الغطاء ومحمد رضا الشبيبي.[٧]

وبالرغم من المحاولات الرامية الى خلق هوية وطنية جامعة ومميزة الا ان تلك المحاولات ظلت مجرد محاولات طيلة الحقبة الملكية،اما في العهد الجمهوري من العام ١٩٥٨الى العام ٢٠٠٣ الا ان الوضع العام بخصوص تشكيل هوية وطنية عراقية فكانت الهوية الطاغية هي الهوية الفردية

للزعيم الفرد والحزب الواحد الذي يقود المجتمع ، وكان للصراعات السياسية بين قوى فكرية مختلفهفضلا عن الانقلابات العسكرية اثر على الهوية العامة كما ان التمادي في استعمال الاسلوب القسري الذي اتبعه نظام حكم البعث من القتل والتنكيل وفرض هوية واحدة والتضييق على الحريات،كل ذلك ولد احتقانا لدى المجتمع وادى الى الانفجار في الهويات الذي نراه اليوم.[٨]

كما ان السياسات الخاطئة التي اتبعتها هذه الحكوماتالسياسيةالمتعاقبة، وخاصة سياسات فرض هوية واحده تعبر عن هوية حزبية وقوميه ضيقه بالقوة وازالة الهويات الاخرى، كسياسة التعريب في كركوك والتمييز بين العراقيين وغيرها من السياسات الخاطئة التي القت بظلالها على العراق ما بعد البعث بحيث وصل الحال الى الاحتقان وطغيان الهويات التي كانت مكبوته على الهوية الوطنية الجامعة للعراق وقد اوصلتنا هذه السياسة الى نتيجة مفادها ان اسلوب القوة في فرض الهوية هو اسلوب خاطئ ادى الى تراكمات سلبية داخل المجتمع العراقي لاتزال اثارها باقية لحد الان،ولعل مشكلة كركوك سياسة التعريب فضلا عن التهجير القسري للكرد الفيليين واسقاط الجنسية عنهم كلها عوامل اثرت على الهوية الوطنية.[٩]

المطلب الثاني

معوقات ظهور الهوية الوطنية العراقية بعد العام ٢٠٠٣ وابعادها بعد الانسحاب.

اما بعد العام ٢٠٠٣ فقد تشكلت في العراق ثلاثة مستويات من الهوية اولهما الهوية الطائفية والقومية والدينية وهذه الهوية هي التي اصبحت الطاغيه بعد سقوط النظام السياسي السابق بسبب المعاناة التي عانت منها فئات المجتمع العراقي على يد النظام السياسي السابق، فسياسة العنف والتقتيل والتشتيت التي اتبعها النظام السابق،بحيث وصل الامر الى تشكيك النظام السابق بالهوية الوطنية لسكان الجنوب وعدوهم ليسوا عراقيين، وتهجير قسم من ابناء الشعب من الكرد وغيرهم، القت كل هذة التصرفات بظلالها على المجتمع والذي ولد احتقانا ادى الى الانفجار الذي شهدناه بحيث ادى الى تقوقع الفئات القومية والدينية والطائفية كلا حسب انتمائه، اما الهوية الثانية فهي الهوية القبليهوالعائلية وهوية المدينة وهي اقل قوة من الهوية الاولى لكنها ظهرت نتيجة ضعف الدولة وضعف قدرتها على تطبيق القانون مما ولد الحاجة لدى الفرد العراقي للحاجة الى الحماية التي فقدت بسبب غياب تطبيق القانون لذلك ظهرت هذه الهوية ،

اما الهوية الثالثة فهي الهوية الوطنية الجامعه لكل الفئات للمجتمع العراقي ونجد ان هذه الهوية هي الاضعف لحد اليوم في العراق .[١٠]

ان استخدام الاسلوب القسري في فرض الهوية ومحاولة تغيير الولاءات وقمع الاعراف والمعتقدات للفئات العراقيةالمتنوعةاصبح مصيره الفشل، والتجربة التي مر بها العراق في عهد البعث انموذج لهذا الاسلوب لذلك نحن اليوم بحاجة الى بناء هوية وطنية قائمة على احترام التنوع وتقبل الاخر مهما كان اختلافه والذي يؤدي بالنتيجة الى بناء هوية وطنية تشمل جميع العراقيين وتحافظ على اعرافهم وتقاليدهم ضمن خيمة الهوية الوطنية الجامعة.[١١]

وبالرغم من الاحساس العميق بالشعور بالوطنية العراقية التي غابت طيلة حكم البعث الا ان العراقيين بالرغم من معارضتهم لبقاء القوات الاجنبية في العراق، الاان التخوف من انسحاب هذه القوات من العراق سيؤدي بحسب البعض الى فراغ بالسلطة وخاصة بعد انهيار مؤسسات الدولة وعدم وجود سلطة قوية او مؤسسات امنية تستطيع الدفاع عن العراق لذلك كانت الحاجة الى بناء مؤسسات تستطيع ان تستلم دورها في ادارة البلاد.[١٢]

كما ان نقطة التحول المهمة في العراق كان اعلان الدستور العراقي في العام ٢٠٠٥ والاستفتاء عليه هو بداية جيدة لتسلم السلطة وتحقيق السيادة والاستقلال وخاصة مايتضمنهالدستور من ضمانات واعطاء الحقوق .وخاصة الباب الثاني المتضمن الحقوق والحريات وخاصة المواد ١٤ و١٥ و١٦ و١٧و١٨من الدستور بالرغم من المميزات التي تمتع بها الدستور العراقي لكن هذا لايمنع من وجود تحفظات عدة من جهات عدة حول عددا من القضايا التي اتخذت جانبا سواء كان قوميا، كما هو الحال في قضية كركوك والمناطق المتنازع عليها وقضايا اخرى طائفية او مناطقية و قضايا اخرى، مما جعل الدستور العراقيعرضة لصراع الهويات الفرعية والمحاصصة. [١٣]

اما فيما يتعلق بالدستور فبالرغم من المزايا التي يتمتع بها الدستور العراقي الحالي من ضمان الحقوق لجميع الموطنين العراقيين، الا ان عدم الاستقرار داخل المجتمع العراقي استمر وازداد معه صراع الهويات الطائفية والقومية بحيث اصبح هذا الصراع هو صراع وجود بل صراع بقاء والغاء الاخر وخاصة في فترات الاحتقان الطائفي التي مر بها العراق ، مما يدلل ذلك ان بالرغم

من الصورة الجيدة للدستور والقوانين التي تم اصدارها الا انها ماتزال عاجزة ومكتوفه اليدين امام هذا الصراع بسبب ضعف الدولة وعدم قدرتها على تطبيق القوانين بحيث يشعر الفرد العراقي بان هذه القوانين هي الضامن لهويته وحقوقه .

كما ان التفجير الذي استهدف الامامين العسكريين في سامراء العام ٢٠٠٦ والصراع الطائفي الذي دار ومئات القتلى من العراقيين العزل، والتهجير القسري من مناطق عدة من العراق اظهر جليا ضعف مفهوم الهوية الوطنية العراقية وتسيد مفهوم الطائفة على اي مفهوم اخر،ويظهر ذلك واضحا في فترات الانتخابات أذ تم تسييس الهوية الطائفيةوالقومية العراقية بين صفوف العراقيين كلا تبعا لمذهبه وقوميته مما جعل هذه الهويات تطغى على الهوية العامة للمجتمع العراقي.[١٤]

كما ان التحريض والشحن الاعلامي الداخلي والخارجي بعد الكم الكبير من القنوات الاعلامية المسيسة التي تدفع نحو الاحتقان الطائفي والقومي اثر سلبيا على استقرار المجتمع العراقي وجعل المجتمع يعيش في حالة من الاحتقان والصراع بسبب التسيس الفعلي للأعلام والابتعاد عن مفهوم الهوية الوطنية العراقية وروح المواطنة وزاد ذلك من صراع الهويات.[١٥]

كما ان الاستقرار النسبي للوضع العراقي بعد العام ٢٠٠٧ وانحسار العمليات الارهابية التي تقوم بها الجماعات المسلحة والادراك الواقعي لدى المواطن العراقي بان سياسة الانضواء تحت الهوية الطائفية والقوميةوالاحترابلايؤدي الا الى نتائج سلبيه تمس المواطن وحده، كما ان الفرد لم يحقق مايرجه من التغيير،بل تعززت بصورة واقعيه ثقافة المحاصصة بين النخب السياسيةالحاكمة حالة عكسها على الشارع في اية ازمه تمر على العملية السياسية دون اية تحسن علي بنية المجتمع او تماسكه واستقراره .

والاشكالية التي تواجهنا هي عدم الاعتراف في المشكلة وهي ان الهوية الوطنية في العراق في حالة ازمة وضعف فجميع القوى المتواجدة على الساحةالعراقية بل حتى العراقيين الذين يحملون السلاح عند سؤالهم فأنهم ينبذون التفرقة والعنف تجاه غيرهم من الاطياف، ويعدون ان لا فرق بين العراقيين مهما اختلفت طائفتهم او أديانهم او قومياتهم، ويعدون ما حصل في العراق هو

نتيجة قوة خارجية وليس من داخل المجتمع ، اي ان لدى العراقيين تصورا بعدم الاعتراف بالمشكلة والعمل على حلها .[١٦]

كما ان تزايد دور الدولة وقيامها على تطبيق القانون وخاصة بعد انتشار هذه الجماعات في مناطق عديدة من العراق ومحاربة هذه الجماعات المسلحة مهما كان توجهها فضلا عن اعطاء تطمينات الىالقوى (السنية) المتخوفة من تهميشها ، كما ان الجماعات الرافضة للدخول في العملية السياسية وجدت نفسها تعاني من سطوة تنظيم القاعدة وتطبيق فكر جديد على الواقع العراقي المتسم بالتنوع وقبول هذا التنوع ، لذلك كان مشروع الصحوات هو خطوة مهمه في تحقيق الاستقرار في العراق ،كما حاولت الحكومة العراقية الدخول في مفاوضات مهمه مع القوى التي رفعت السلاح والاتفاق معها على القاء السلاح والدخول في مشروع المصالحه الوطنية ولايخفى على الجميع ان هناك واقعا جديدا ساعد على تحقيق وتطبيق هذا المشروع يتمثل القناعة لدى الفرد العراقي بعدم جدوى هذاالاحترابوالتخندق الطائفي لكن هذا المشروع لم يستطع ان ينهض بعملية شاملة لبناء الهوية الوطنية العراقية بل ركز على جانبين هما الهوية القبلية والدينية والتي يمكن عدها خطوة اولية لبناء الهوية الوطنية الجامعة للعراق.[١٧]

وجاء اعلان الرئيس الامريكي باراك اوباما وخطته بالانسحاب من العراق في ٣١/اب ٢٠١٠ من اجل الايفاء بوعوده الانتخابية التي قطعها لناخبيه ابان الانتخابات الامريكية،وتكون مهمة القوات الامريكية في العراق تقوم على مايأتي اولها: التدريب والتجهيز وتقديم المشورة للقوات العراقية فضلا عن المساهمة بعمليات مكافحة الارهاب، جعل الحاجة الى تعزيز الهوية الوطنية داخل المجتمع العراقي لكن هذا الاعلان ولد مخاوف كبيرة حول ان انسحاب القوات الامريكية سيترك فراغا ويجعل المجتمع عرضه للصراعات الطائفية القومية وخاصه ضعف مؤسسات الدولة وخاصة الجيش والشرطة جعل هذا التخوف كبيرا وينعكس على بنية المجتمع واستقراره فضلا عن ان الهويات الفرعيةبعد سقوط الدكتاتورية بحيث اصبحت هي السمه الطاغيه على الهوية الوطنيةمما اعطى الفرد العراقي تخوفاً من وقوع صراع مجتمعي سواء كان قومياً او طائفياً.[١٨]

ولعل المشكلة الكبرى التي يتخوف منها العراقيون بعد الانسحاب هو تفتيت العراق الى كيانات قومية وطائفية وبهذا تتمزق الهوية الوطنية العراقية الى هويات متعددة ويضمحل شعور

المواطنة والانتماء للعراق وخاصة ان هذا المشروع جاء على لسان جوزيف بايدننائب الرئيس باراك اوباما بوصفه الحل للاحتقان وعدم الاستقرار في العراق، ويرى البعض ان هذه النظرة لبايدن تكون مقبولة لاوباما الذي لمح الى ذلك في حملاته الانتخابية من ان العراق كان مقسما وخضع لعملية تركيب ،كما ان هذا السيناريو هو في مصلحة معظم دول الجوار العراقي لاضعاف قدرات العراق من جهه وعدم استعادة قوته الاقليمية والدولية من جهه اخرى [١٩]

لذلك فان التخوف الذي يثار بعد خروج القوات الامريكية من العراق هو الدعوات الصريحة لإقامة الاقاليم في العراق على اساس الفدرالية في العراق وهذه الدعوات نجدها قد تأججت بصورة كبيرة بعد الانسحاب الامريكي من العراق وقد يعزو ذلك البعض الى احباط داخلي من اي تحسن ملحوظ في المحافظات العراقية من المستوى الاقتصادي وقلة توفير الخدمات مما دفع الفرد العراقي الى ان يتبنى هوية مناطقية يحاول من خلالها توفير المستلزمات الضرورية له ، في حين يرى البعض ان وجود المتغير الخارجي بشقيه الاقليمي والدولي وبعد خروج القوات الاجنبية ودعمها لفكرة الاقاليم من اجل تعزيز التغلغل على هذه الاقاليم وتوزيع النفوذ بين دول المنطقة من جهة اخرى.[٢٠]

لذلك فالعراق بعد التغيير يحتاج الى بناء هوية وطنية عراقية تبتعد عن اي سلبيات وتراكمات لها علاقه بالعهود الماضية قائمة على فرض الهوية بالقوة الى هوية تجمع المشتركات تقوم على اساس التسامح وتقبل الآخر مهما كان اختلافه وان تكون المواطنة هي المعيار لبناء الهوية لتبديد اي تخوفات موجودة.[٢١]

ويرى البعض ان هذه المخاوف هي نتيجة الشعور لدى معظم فئات المجتمع العراقي والتي لم تستقر هويتها ووحدتها الوطنية وان هذه المخاوف تنميها القوى الاستعمارية أذ يرى المراسل المخضرم في الشرق الأوسط روبرت فيسك((ان القوى الاستعمارية استخدمت منذ فترة طويله لتبرر بانها لاتستطيع ان تنسحب حتى لايسقط المواطنون المحليون في حرب اهلية ففي عام ١٩٢٠ حذر رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج من حرب اهلية في العراق اذا رحل الجيش البريطاني مثلما يهدد الامريكيون العراقيون حاليا من وقوع حرب اهلية اذا رحلوا)) اي ان هذا

التخوف حول عدم الاستقرار هو تخوف مرت به معظم المجتمعات التي تعرضت لسيطرة القوى الاستعمارية.[٢٢]

كما ان المشكلة في العراق تتمحور حول عدم الاعتراف بالمشكلات المتعددة وفي مقدمتها الهوية الوطنية في العراق وضعف المواطنة وتسيد الولاءات الفرعية والعصبية مما يؤدي الى اختلال النظام القائم على اساس المساواة بين جميع الافراد بالرغم من القوانين التي شرعت في العراق والتي تعد من القوانين الجيدة في المنطقة لكن المشكلة الحقيقيه تكمن في تطبيق هذه القوانين على ارض الواقع والمعوقات التي تقوم على تطبيقها [٢٣]

كما ان من ضمن الاشكاليات التي لابد الاخذ بها وخاصة بعد الانسحاب الحاجه الى استيعاب الفئات الاجتماعية الفاعلة في المجتمع (غير الحزبية) او الاغلبية الصامتة والتي لها الدور الكبير في اي تغيير لو تمتالاستفادة منها بالطرقالصحيحة ووضع استراتيجيةلإشراكهم في صنع القرار سواء خلال مؤسسات رسمية او شعبية، لان الاحباط الذي يعانيه الفرد العراقي يؤدي بالنتيجة الى العزوف عن اي مشاركة مجتمعية او سياسية تؤثر على الواقع المجتمعي في العراق.[٢٤]

لذلك فان الطريق الاسلم للتعامل مع الهويات المتعددة في مجتمعنا هي استيعاب هذه الهويات المتنوعه من خلال اعطاء حقوق للافراد للتعبير عن الهويات التي ينتمي اليها الافراد ضمن اطار الهوية الوطنية الواحدة بحيث لايصبح هناك تعارض بين هذه الهويات على اساس المساواة وحرية التعبير.[٢٥]

واليوم ولاسيما بعد انسحاب القوات الاجنبية من العراق فالبلداليوم يحتاج الى تعزيز روح وثقافة التسامح بين فئات المجتمع العراقي ككل والابتعاد عن الاحتقان والاحتراب وبالرغم من الاضطراب داخل المجتمع العراقي عبر عقود طويلة، الا ان هذه العقود لا تخلو من تعزيز روح وثقافة التعايش بين الفئات المختلفة من المجتمع العراقي والتنازل عن التعصب والتقوقع الطائفي مثلما اجتمع العراقيون في العام ١٩٢٠ بكل اطيافهم في المولد النبوي الشريف مع عزاء عاشوراء متنازلين عن تعصبهم رغبة في تعزيز الهوية الوطنية على الهويات الاخرى.[٢٦]

كما نحتاج البحث في المشتركات بين هذه الهويات المتنوعة للمجتمع العراقي وان يكون الجامع لهذه المشتركات الوطن الواحد والتاريخ الطويل من التعايش بين هذه الهويات وبالرغم من

الاختلافات والتنوعات التي شهدها العراق لكن هذه الاختلافات موجودة ليس اليوم او الامس بل هي متوغله في التاريخ لكنها نموذج مهم في التعايش بين الاطياف المختلفة.[٢٧]

ان غياب البناء الديمقراطي السليم والحوار بين الفئات الاجتماعية المختلفة في العراق نتيجة التراكمات الطويلةمن السياسات الدكتاتورية ولدت ردود افعال كبيرةإذ حاولت كل فئة الالتفاف حول طائفتها او قوميتهاكما انهاتخوفت من ان تكون الهوية الوطنية لاتلبي طموحاتها وحقوقها وغذت هذه الفكرة المجموعات الاجتماعية التي استفادت من وجود هذه الهويات لذلك فان ذلك يمثل أثراً سلبيا على نضج الهوية الوطنية العراقية والمجتمع العراقي.[٢٨]

ولا تقع المسؤولية في اشكالية بناء الهوية الوطنية العراقية على الفرد العراقي فحسب بل يتعداه في المسؤولية الى جهه اخرى الا وهي الدولة، فطوال عمر الدولة العراقية منذ تأسيسها في العام ١٩٢٠ فانها عجزت عن بناء هوية وطنية للدولة للعراقية قائمة على اساس المواطنة بل انها فشلت في القضاء او تقليص الانتماءات الفرعية في العراق[٢٩]

لذلك فإن العراق اليوم وخاصة بعد الانسحاب الامريكي يعاني من تحديات عدهلها علاقه بموضوع الهويةالوطنية ومنها:

١. استمرار النزعة الطائفية المنتشرة في البنية الاجتماعيه والسياسية في العراق :

تعد هذه النزعة من النزعات التي تعمل على ايجاد مجتمع تسوده العصبية والانغلاق والتقوقع حول الفئات التي تنتمي لها هذه الفئات والتي تؤدي بالضرورة الى تقويض الهوية والوحدة الوطنية للبلد.[٣٠]

فعلى الرغم من انحسار الاحتقان الطائفي بعد العام ٢٠٠٧ وانخفاض نسبة القتل على الهوية في العراق وانحسار وجود الجماعات المسلحةالا ان التخوفات من عودة العنف الطائفي مطروحة وخاصة مع تنامي الصراعات السياسية بين القوى السياسية المختلفة في العملية السياسية فالصراع الذي شهده العراق والاحتراب الداخلي كان صراعاً على الهوية بل ان القتل كان على اساس الهوية الطائفية مما جعل العراق يدخل في صراع للهويات ولم يقتصر الامر على هذا الصراع بل دخل العراق في مرحلة اخرى هي دخول ثقافة جديدة على المجتمع العراقي الا وهي ثقافة العنف والتكفير والتهجير مما جعل العراق يعاني من أزمة وصراع طائفي مرير.[٣١]

فمحاولة الاقطاب الثلاث الشيعية والسنية والكردية التعبير عن ما يمثلونه من ثقل ديمغرافي في العراق والحصول على مكاسب تعزز دورهم في بناء الدولة العراقية هو دليل على قوة الهويات الاثنية والطائفية في العراق على حساب الهوية الوطنية العراقية .[٣٢]

ونتيجة لغياب الهوية الوطنية العراقية واستمرار نمو الهويات الفرعية في العراق فإن انسحاب القوات الامريكية يعزز المخاوف داخل العراقيين بمختلف توجهاتهم من اندلا ع حرب اهلية بين القوى العراقية المختلفه والذي ينعكس على المجتمع العراقي كما ان الامريكيين لايترددون في التعبير عن مخاوفهم من حصول هذه الحرب وبين ذلك مسؤول عسكري امريكي بقوله ((ان خطوط النقائض الطائفية في العراق تدفع البلاد بصورة لاترحم الى حرب اهليهاذا لم نتدخل بحزم لمنعها)).[٣٣]

لكن وجود القيادات الدينية المعتدلة في العراق كالمرجعية الدينية اسهمت بشكل فاعل في تحقيق الاستقرار في العراق والحفاظ على الوحدة الوطنية العراقيه وتحريم الدم العراقي ومحاربة الاستقطاب الطائفي والقومي،ولعل فتاوي المرجعية الدينية في النجف الاشرف لها دور كبير في حفظ الدم العراقي .[٣٤]

بل اسهمت بصورة فعالة في عملية كتابة الدستور العراقي بالتأكيد على ضرورة ان يكتب بأيادي العراقيين وتأييد الاستفتاء عليه ليحظىبالموافقة الشعبية من قبل غالبية الشعب العراقي وبهذا اكدت المرجعية الدينية الدور التاريخي البارز الذي كانت ولاتزال تتمتع به للحفاظ على الوحدة الوطنية العراقية والهوية الوطنية العراقية ومحاربة نزعات التطرف والرؤى الاصولية المتطرفة التي حاولت زعزعة الهوية الوطنية والانتماء داخل المجتمع العراقي وتعد المرجعية الدينية ركناً فاعلاً في تحقيق الوحدة الوطنية والدعوة نحو الهوية الوطنية العراقية*.[٣٥]

٢. ضعف الشعور بالمواطنة والمشاركة السياسية:

ان تعزيز الشعور بالمواطنة لدى الفرد يعد خطوة ضرورية مهمه في نجاح اية عملية ديمقراطية،وتعزز الهوية الوطنية في البلدان التي تمرمرحلة تحول ديمقراطي ولاسيما التي عانت من تسلط وسيطرةنظام شمولي،والعراق خير دليل على هذا النموذج ، لذلك نرى ان الاحباط وعدم الوعي واللامبالاة هي السمات الاساسية التي يتميز بها الفرد في هذه المجتمعات، لذلك فالمجتمع

العراقي يحتاج الى افراد يتميزون بمستوى وعي وادراك عاليينويستطيعون النهوض بالمجتمع، من خلال حثهم على المشاركة في كافة الاصعدة لان ذلك يؤدي الى تعزيز بناء الهوية الوطنية العراقية.[٣٦]

فالعراق اليوم يحتاج الى تعزيز ثقافة المشاركة من اجل ترسيخ الهوية الوطنية التي تعمل على الحفاظ على حقوقهم، وليس المشاركة التي تقوم على اساس الهوية الطائفية والقومية والدينية بل لابد ان تقوم على اساس المواطنة لكل العراقيين، وانهذهالنزعة تقوم على اساس الوعي المجتمعي بالهوية الواحدةالتي تجمعهم دون اي تفرقه بحيث تحافظ على خصوصيه وانتمائه الشخصي دون اي ضغوط وهذا لايقوم الا على اساس الوعي[٣٧]

كما ان بروز الهويات المتنوعة في العراق وضعف الهوية الوطنية لا يجعل من ذلك ازمة لايمكن حلها، بل على العكس، فالتاريخ بين لنا ان التنوع في الهويات التي تسود المجتمع لايعني ان هناك تناقضا وصراعا بين هذه الفئات بل ان المجتمع على الرغم من تنوعه فأن الهويات الاجتماعية قد تعايشت وولد هذا التعايش الاندماج وانصهار الهويات الفرعية الى هوية جامعة لكل العراقيين .[٣٨]

٣. المعضلات الاقتصادية التي تمس المواطن العراقي ونسبة البطالة العاليه وخاصة بين الشباب .

ان السياسات الفاشلة التي اتبعها النظام السابق تركت آثاراً عميقه على بنية المجتمع العراقي وظهر ذلك واضحا على الطبقة الوسطى التي تعد العمود الفقري في تغيير اي مجتمع لتحقيق النهوض وارساء الهوية الوطنية والمواطنة على حد سواء لكن هذه الطبقة قد عانت الكثير في فترة الحصار وادت بالنتيجة الى انهيار هذه الطبقة فنجد في العام ٢٠٠٠ ان ربع طلبة المدارس في العراق قد تركواالدراسةلأسباب اقتصادية لإيجاد مصادر دخل لعوائلهم كما ازدادت نسبة الامية الى مستوى كبير اذ ان نصف الراشدين في العراق كانواأميين مما اثر سلبا على بنية الفرد العراقي الفكرية والاجتماعية.[٣٩]

وتعد البطالة من التحديات الكبيرة التي تواجه العراق وخاصة بعد العام ٢٠٠٣ والنسبة الكبيرة من العاطلين عن العمل وخاصة بين فئة الشباب الذين يمثلون نسبة كبيرة من المجتمع العراقي أذ تشير تقديرات وزارة التخطيط والتعاون الانمائي العراقية بان ١ ،٢٨% من اجمالي

القوةالعاملـة في العـراق ، وان ٢١،٣% مـن العـاطلين الشـباب وخاصـة الفئـة العمريـة مـابين (١٥_١٩) سنه وان ٢٧% من العاطلين بين الاعوام ٢٩_٤٠ سنة .[٤٠]

وبـالرغم مـن السياسـات الحكوميـة الـتي اتبعـت للتقليـل مـن هـذه الظـاهرة الا ان هـذه السياسات كانت تواجه صعوبات عديدة واهمها تصاعد الوضع الامني في العراق مما جعل الحكومة تركز بالدرجة الاولى على هذا الجانب مما ادى الى عدم وجود معالجات جدية للمشكلة لكن معدل البطالة قد انخفض نسبيا وخاصة بعد دخول العديد من الشباب في اجهزة الجيش والشرطة العراقية إذ انخفض معدل البطالة الى ١٧،٥%في العام ٢٠٠٦. [٤١]

ومن المعوقات التي تعيق معالجة هذه الظاهرة المتفشية الا وهي الفساد المالي والاداري التي تجعل اية معالجه للمشكلة امرا مشكوكا فيه نتيجة هذهالمعضلة مما جعل العراق يعاني من مشكلات ستكون لها اثار كبيرة في المستقبل وخاصة بعد الانسحاب الامريكي من العراق بما تمثله من التحديات التي تواجه الحكومة العراقية ونمو مافيا الفساد في دوائر الدولة العراقية بحيث اصبح الفساد تجارة رابحة دون وجود رادع لهذه المشكلة.[٤٢]

٤. كما ان الصراع بين القوى السياسية العراقية وخاصة بعد عملية الانسحاب الامريكي من العراق في محاولة منها لإبراز القوة والمطالبة بمواقع في صنع القرار في العراق جعل البلد يعاني من ازمة سياسية خانقة حملت في طياتها النزعات الطائفية والتخوف من عودة الاحتراب الطائفي وصراع الهويات ولعل الصراع بين القائمة العراقية وائتلاف دولة القانون مثال جيد على ذلك .[٤٣]

لذلك فان هذا الصراع يؤدي بالنتيجة الى عدم الاستقرار السياسي في البلد والذي يؤدي بالنتيجة الى نتائج وخيمة ومنها الاغتيالات السياسية والتفجيرات وانتشار مظاهر سلبية لايمكن معالجتها في ظل اوضاع منها الفساد المالي والاداري،فضلا عن ضعف دور الدولة وقيامها بواجبها وقدرتها على تقديم الحلول للمشاكل التي يعاني منها المجتمع ككل، لذلك نحن اليوم بحاجة الى ان يتحول هذا الصراع من صراع خارج القانون والدستور الى صراع ضمن الاسس الدستورية والقانونية.[٤٤]

٥. التحديات الدستورية المتمثلة بمطالبة بعض الجهات المتحفظة عليهبتعديله، فعلى الرغم من نص الدستور في المادة ١٤٢* منه على ان مراجعة الدستور تتم من اجل التخلص من اي تحفظ ينجم من اي جهة تعده غير متلائم ورؤيتها وتوجهاتها وهوياتها مما يؤثر جديا على البنية المجتمعيه للعراق[٤٥]

٦. التحديات التي تواجه العراق وخاصة فيما يتعلق بالمناطق المتنازع عليها فهذه المناطق تعد حجر عثرة في اي استقرار داخل العراق بل تعد معضلة في استقرار الهوية في العراق وبناء الهوية الوطنية العراقية وخاصة المادة (١٤٠) من الدستور العراقي والمادة (٥٨)* من قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية، وقضية كركوك واعادة المناطق الى ماكانت عليهماقبل حكم البعث بعد ان قام نظام البعث بتقسيم وضم وفصل بعض المناطق عن بعضها .[٤٦]

المعالجات:

اولا: الحاجة الى ارتقاء القوى السياسية العراقية وتكريسها الى قناعه قائمة على نبذ المحاصصة وتعزيز المشاركة لجميع العراقيين دون استثناء على اساس الحوار وتقبل الاخر وتجاوز الولاءات والانتماءات الضيقة.[٤٧]

ثانيا : تعزيز قيم المصالحة الوطنية على اسس واقعية تقوم على اساس المشاركة وتقبل الاخر مهما كان اختلافه وضمان حقوق الاخر، والمصالحة تقوم على مستويات عدة ومنها الحوار بين الحكومة من جهه والقوى السياسية المعارضة داخل العملية السياسية، اما المستوى الثاني فهو الحوار بين الاطراف المشاركة في العملية السياسية والاطراف المعترضة في دخول العملية السياسية، اما المستوى الثالث فهو الحوار بين القوى السياسة المختلفةالمكونة للحكومة والمجتمع بكل تنوعاته وهو الجزء الاهم في هذه المستويات من اجل ايصال قناعه لدى فئات المجتمع المتنوعة ان الدولة هي الحافظة لحقوقهم وليس الانضواء تحت فئات وهويات ضيقة.[٤٨]

ثالثا: ان السياسات التي اتبعتها القوات الامريكية في العراق هي سياسات خاطئة في اغلبها مما اثر ذلك على استقرار المجتمع بشكل عام ولعل ضعف الحكومة واظهارها عاجزة عن القيام بمهامها اما المجتمع العراقي جعل العراق يدخل في نفق ضيق، لذلك فإن العراق اليوم يتطلب

ان يسعى الى تعزيز قوة الدولة وفرض سيادة القانون بما يؤدي الى طمأنة الفرد العراقي وضمان امنه بعد الانسحاب وابعاد التخوفات من انهيار الدولة او عدم القيام بواجبها تجاه مواطنيها.[٤٩]

رابعا: الحاجة الى ايجاد حلول شامله للمشاكل التي يتضمنها الدستور وخاصة المناطق المتنازع عليها وهذا الحل لايمكن ايجاده في المرحلة التي يمر بها العراقلأنها مرحلة تحول شامله ومن ثمفإن اتخاذ اية قرارات ستؤدي الى نتائج سلبية على بنية المجتمع،فالأخطاء التي اتبعها النظام السابق لايمكن اصلاحها باخطاء جديدة لذلك فالحل لهذة الاشكالية هو معالجة المشكلة بعد استقرار العراق في السنوات القادمة بحيث تترسخ قيم الهوية والمواطنة في المجتمع العراقي ولاتكون المعالجات هي ردة فعل لسياسات خاطئة.

خامسا: ايجاد حلول للمشاكل الاقتصادية التي يعاني منها المجتمع العراقي وخاصة البطالة المنتشرة بين فئات الشباب في العراق ووضع سياسات واستراتيجية شامله لحل هذه المشكلات من خلال فتح القروض للشباب بدون فوائد وغيرها من السياسات التي تسهم في الحد من هذة الجوانب الظاهرة.

سادساً: حاجة العراق اليوم الى تفعيل المؤسسات المدنية في العراق والتي كان لها دور بارز ومهم في العهد الملكي والتي لعبت دورا مهما في تحقيق الحريات والحقوق المدنية والفكرية والسياسية ونقلت المجتمع العراقي الى مراحل متقدمة من النهوض الفكري والثقافي في المجتمع العراقي والتي اسهمت في بداية نمو الهوية الوطنية العراقية من خلال التجمعات والندوات التي تقيمها، الا ان السياسات القمعية التي اتبعت طيلة عقود واغلاق اغلب المنظمات الاجتماعية التي لاتتوافق مع ايدلوجية النظام وادت الى افتقار العراق الى هذه المؤسسات المؤثرة في المجتمع العراقي .[٥٠]

الهوامش:

(*) مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد. Email: Hrst81@yahoo.com

[١] علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي،ط١، منشورات سعيد بن جبير،قم، ٢٠٠٥، ص١١_١٢.

[2]للمزيد انظر وميض جمال عمر نظمي، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق، ط٣، سلسلة اطروحات دكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٨٦،ص٢٣.

[3]صلاح عبد الرزاق الربيعي، مشاريع ازالة التمييز الطائفي من مذكرة فيصل الاول الى مجلس الحكم،مطبعة دار الحوراء،بغداد،٥،٧٠٠٢_٦.

[4]علي عباس مراد، اشكالية الهوية في العراق الاصول والحلول، ضمن ندوة حول التعليم وتعزيز الهوية الوطنية العراقيه،جامعة بغداد، ٢٠١٠،ص١٦

[5]القانون الاساسي العراقي لعام ١٩٢٥.

[6]المصدر السابق، ص٨.

[7]صلاح عبد الرزاق الربيعي، مصدر سبقرذكره،ص ١٢.

[8]حميد فاضل حسن، الهوية وبناء الدولة، مصدر سبق ذكرة، ص٢٤.

[9]للمزيد انظر فيبي مار، تاريخ العراق المعاصر،ط١،ج٢، ترجمة مصطفى نعمان احمد، مؤسسة مصر المرتضى للكتاب،بغداد.

[10]للمزيد انظرمجموعة باحثين، ديناميكيات النزاع في العراق، ط١،معهد الدراسات الستراتيجية ،بيروت،٢٠٠٧، ص٨.

[11]لؤي خزعل جبر، الهوية الوطنيهالعراقيه، ط١، المركز العراقي للمعلومات والدراسات،بغداد،٢٠٠٨ ص٩٢.

[12]فالح عبد الجبار، العمامة والافندي سيسيولوجيا خطاب وحركات الاحتجاج الديني،ط١، ترجمة امجد حسين، منشورات الجمل، بيروت، ٢٠١٠، ص ٣٦.

[13]دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥.

[14]بيتر وغابريث، نهاية العراق، ط١، ترجمة اياد احمد، الدار العربية ناشرون، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٩.

[15]مجموعة باحثين برنامج لمستقبل العراق بعد انهاء الاحتلال، ط١، ندوة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥،ص ٢١١.

[16]رشيد الخيون، المجتمع العراقي تراث من التسامح والتكاره، ط١، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت، ٢٠٠٨، ص ١٣.

[17]للمزيد انظر محمد صادق الهاشمي، مشروع المصالحة ومستقبل العراق السياسي، ط١، مركز العراق للدراسات، بغداد،٢٠٠٦.

[18]عبد الجليل زيد المرهون، امن الخليج العراق وايرانوالمتغير الامريكي، ط١، ٢٠٠٦،

[19]مجموعة باحثين، التغيير الامريكي واثرة على المنطقة العراق انموذجا،ط١، ندوة، مركز الامه للدارسات والتطوير، بغداد، ٢٠٠٩، ص ٨٣.

[20]للمزيد انظر طه حميد العنبكي، العراق بين المركزية الادارية والفدرالية، ط١،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، العدد١٥٥، ٢٠١٠.

[21]اثير ادريس عبد الزهرة مستقبل التجربة الدستورية في العراق، ط١، دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١١،ص ١٣٥.

[22]المصدر السابق، ص٩١.

[23]للمزيد انظر ستار جبار علاي وخضر عباس عطوان، العراق قراءة لوضع الدولة والعلاقات المستقبلية، ط١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية أبو ظبي، ٢٠٠٦، ص٣٠.

[24]للمزيد انظر خميس البدري، فلسفة الحكم بناء المجتمع السياسي لعراق مابعد الحرب، مجلة اوراق عراقية، مركز الفجر للدراسات والبحوث العراقية، العدد٥، ٢٠٠٥،١،ص ٨.

[25]همـام حمـودي، الهويـة الوطنيـة العراقيـة اشـكالية الاسـتقرار المشـترك،ط١، المعهـد العراقـي لحـوار الفكـر، بغـداد، ٢٠١٠،ص٢٦.

[26]رشيد الخيون، المجتمع العراقي الصورة المشرقة للتعايش، مجلة اطياف، العدد الأول، ٢٠٠٩،ص٩١.

[27]همام حمودي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧_٣٢.

[28]علي وتوت، الدولة والمجتمع في العراق المعاصرسوسيولوجيا المؤسسة السياسية في العراق ١٩٢١–٢٠٠٣،ط١،مركز دراسات المشرق العربي، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٥٩٧.

[29]المصدر نفسه،ص٥٩٨.

[30]ابتسام محمد العامري، الثقافة السياسية والهوية الوطنية دراسة في جدلية العلاقة، مجلة شؤون عراقية، العدد٥، مركز العراق للدراسات بغداد، ٢٠١١،ص ٩٦.

[31]مجموعة باحثين، المواطنة والهوية الوطنية، ط١، مؤسسة المعارف للمطبوعات، بيروت،٢٠٠٨،ص٢٠.

[32]ابتسام محمد العامري، مصدر سبق ذكره ١٠٢.

[33]انتوني آرنوف، العراق منطق الانسحاب، ط١،ترجمة محمود برهومه ورغدة محمد حسن عزيزية، المؤسسه العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٦، ص٩١.

[34]انتوني كوردسمان، تطور التمرد العراقي ٢٠٠٣_٢٠٠٥، ط١، ترجمة امير جبار الساعدي، مؤسسة مصر المرتضى للكتاب العراقي، بغداد،٢٠١١، ص١٥٨.

*لعبت المرجعية الدينية في النجف الاشرف دورا مؤثرا على الساحة العراقية على مدى التاريخ ومنها الدعوة الى الجهاد ضد القوات البريطانية التي غزت العراق والاسهام في ثورة العشرين حيث كان لمراجع الدين دور مهم في هذه العملية، اما بعد سقوط النظام الدكتاتوري السابق في العراق فنلاحظ الدور البارز للمرجعية الدينية ودور السيد علي السيستاني في الافتاء بحرمة الدم العراقي ودعوته الى وحدة العراقيين مهما كان اختلافهم في دينهم او مذهبهم او قوميتهمليس هذا فحسب بل دعى الى حماية دور العبادة مهما كانت من اي عمليات عنف موجهه نحوها، لعبت المرجعية الدينية دورا مهما في كتابة الدستور العراقي وشدد على كتابة العراقيين للدستور. لذلك كانت المرجعية الدينية عاملا مؤثرا في دعم الوحدة الوطنية والهوية الوطنية العراقية.
موقع مؤسسة الامام علي (ع) http://www.najaf.org/all/index.php?l=ARA&c=news&to

[35]صلاح عبد الزراق، المرجعية الدينية وتعزيز الوحدة الوطنية في العراق، دط، ٢٠٠٦،ص ١_٤.

[36]محمـد عبـد الجبـار الشـبوط، المـواطن الفعـال مـن شـروط نجـاح الديمقراطيـة، مجلـة الاسـلام والديمقراطية،العـدد٧، بغداد،٢٠٠٤،ص٥.

[37]انظر حسين علوان، اشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي،ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت، ٢٠٠٩،ص ٩٧.

[38]ابتسام محمد العامري، مصدر سبق ذكره ١٠٤_١٠٥.

[39]علي عبد الامير علاوي، احتلال العراق ربح الحرب وخسارة السلام، ط١،المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت، ٢٠٠٩، ص ١٩١.

[40] احمد عمر الراوي،البطاله في العراق الواقع والتحديات مصدر سبق ذكره، ص ٣٤.

[41] المصدر السابق، ص٣٦.

نصت المادة (١٤٢) من الدستور العراقي على مايلياولاً: يشكل مجلس النواب في بداية عملهلجنةً من أعضائه تكون ممثلةً للمكونات الرئيسة في المجتمع العراقي، مهمتها تقديم تقريرٍ الى مجلس النواب، خلال مدةٍ لا تتجاوز أربعة أشهر، يتضمن توصيةً بالتعديلاتالضرورية التي يمكن اجراؤها على الدستور، وتُحل اللجنة بعد البت فيمقترحاتها.ثانياً: تعرض التعديلات المقترحة من قبل اللجنة دفعةً واحدةعلى مجلس النواب للتصويت عليها، وتُعد مقرةً بموافقة الأغلبية المطلقة لعدد أعضاءالمجلس.ثالثاً: تطرح المواد المعدلة من قبل مجلس النواب وفقاً لماورد في البند (ثانياً) من هذه المادة على الشعبللاستفتاء عليها، خلال مدةٍ لا تزيد على شهرين من تأريخ اقرار التعديل في مجلسالنواب.رابعاً: يكون الاستفتاء على المواد المعدلة ناجحاً، بموافقة اغلبيةالمصوتين، واذا لم يرفضه ثلثا المصوتين في ثلاث محافظات أو اكثر.خامساً: يستثنىما ورد في هذه المادة من احكام المادة (١٢٦) المتعلقة بتعديل الدستور ، الى حينالانتهاء من البت في التعديلات المنصوص عليها في هذه المادة.وقد تم استحداث هذة المادة من اجل الحصول على موافقة جميع الاطراف المشاركة في العملية السياسية وخاصة المتحفظين على بعض المواد في الدستور للحصول على الموافقة حين اعلانه في الاستفتاء . دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥.

[42] محمد محمد الحيدري، الطائفية في العراق حقيقه او وهم، ط٢، شركة مجموعة العدالةللطباعةوالنشر بغداد، ٢٠٠٨،ص١٦٩.

[43] عبد الحسين شعبان، مابعد الانسحاب الامريكي من العراق، الحوار المتمدن ، العدد٣٥٤١ ، http://www.ahewar.org

[44] عبد الجبار احمد عبد الله ،معوقات الديمقراطية في العالم الثالث، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، ١٩٩٤،ص ٣٥_٣٧.

[45] حسين عذاب السكيني، الموضوعات الخلافية في الدستور العراقي دراسة قانونية ورؤية سياسية، مجلة حوار الفكر، المركز العراقي للبحوث والدراسات المستقبلية، بغداد،ص٣٦.

نصت المادة ٥٨ من قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية بما يأتياولها: تقوم الحكومة العراقية الانتقالية ولاسيما الهيئة العليا لحلّ النزاعات الملكية العقارية وغيرها من الجهات ذات العلاقة، وعلى وجه السرعة، باتخاذ تدابير، من أجل رفع الظلم الذي سبّبته ممارسات النظام السابق والمتمثّلة بتغيير الوضع السكاني لمناطق معيّنة من ضمنها كركوك، من خلال ترحيل ونفي الأفراد من أماكن سكناهم، ومن خلال الهجرة القسرية من داخل المنطقة وخارجها، وتوطين الأفراد الغرباء عن المنطقة، وحرمان السكان من العمل، ومن خلال تصحيح القومية، ولمعالجة هذا الظلم، وثانيها: لقد تلاعب النظام السابق أيضاً بالحدود الإدارية وغيرها بغية تحقيق أهداف سياسية، على الرئاسة والحكومة العراقية الانتقالية تقديم التوصيات إلى الجمعية الوطنية وذلك لمعالجة تلك التغييرات غير العادلة، وفي حالة عدم تمكن الرئاسة من الموافقة بالإجماع على مجموعة من التوصيات، فعلى مجلس الرئاسة القيام بتعيين محكّم محايد وبالإجماع لغرض دراسة الموضوع وتقديم التوصيات، وفي حالة عدم قدرة مجلس الرئاسة على الموافقة على محكّم، فعلى مجلس الرئاسة أن يطلب من الأمين العام للأمم المتحدة تعيين شخصية دولية مرموقة للقيام بالتحكيم المطلوب. وثالثا: تؤجّل التسوية النهائية للأراضي المتنازع عليها، ومن ضمنها كركوك، إلى حين استكمال الإجراءات أعلاه، وإجراء إحصاءٍ سكانيٍّ عادلٍ وشفّافٍ، وإلى حين المصادقة على الدستور الدائم، يجب أن تتمّ هذه التسوية

بشكلٍ يتّفق مع مبادئ العدالة، آخذاً بنظر الاعتبار إرادة سكّان تلك الأراضي.للمزيد انظر قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقاليةالمادة ٥٨.

[٤٦] موقع لجنة تطبيق المادة ١٤٠ من دستور جمهورية العراق، http://www.com140.com

[٤٧] ابتسام محمد العامري مصدر سبق ذكرة، ١٠٦.

[٤٨] للمزيد انظر خيري عبد الرزاق_ستار جبار الجابري، المصالحة الوطنية في العراق، رؤى ومقترحات، مجلة دراسات سياسية،بيت الحكمة ،بغداد،العدد١٤،ص٤_٥.

[٤٩] محمد محمد الحيدري، الطائفية في العراق حقيقه او وهم، مصدر سبق ذكره، ص١٦٨.

[٥٠] احمد شحاذة محمد علي، مؤسسات المجتمع المدني ودورها في تحقيق الديمقراطية حالة العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص٨٣.

THE INTELLECTUAL ROOTS OF THE IRAQI NATIONAL IDENTITY AND THE FUTURE DIMENSIONS AFTER U.S. WITHDRAWAL

Assistant instructor:
Ahmed Mohamed Ali Jaber

Abstract

This research is interested in studying the historical roots of the Iraqi national identity; therefore the conflict of identities in Iraq is not a new problem, but it is rooted since the establishment of the state of Iraq, and has appeared after 2003 and increased after the U.S. withdrawal.

So, this research focuses on the roots of Iraqi national identity since the establishment of the state of Iraq until 2003, and the difficulty of forming an Iraqi national identity within Iraqi society because of the different visions of the political elites that ruled Iraq until the fall of the previous political system. Despite the attempts to establish a unified Iraqi national identity, but these attempts failas a result of that difference.

The research also deals with the Iraqi national identity after 2003 and the rise of three sub-national identities, the national, the religious and the sectarian identities which dominate the Iraqi national identity, a matter that leadsto a dispute within the Iraqi society.

The research addresses these problems and the steps to be followed to reinforcea unified national identity for all Iraqis whichis above the sub-identities that have emerged and led to dispute.